



القاهرة في: ٢٩-٤-٢٠٢٦

مدير عام ادارة الافصاح بالبورصة المصرية .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم القوائم المالية المستقلة لشركة جراند تنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وتقرير مجلس الادارة السنوي وفقا لاحكام المادة 40 من قواعد القيد

جراند انفستمنت القابضة للاستثمارات

اسامه عبد الحارث ابوبكر

شركة جراند انفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة
وتقرير مراقب الحسابات
في ٢٠٢٥/١٢/٣١

تقرير مراقب الحسابات

الى السادة مساهمى / شركة جراند انفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
(شركة مساهمه مصريه)

تقرير عن القوائم

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة جراند انفستمنت القابضة للاستثمارات المالية والمتمثلة فى المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعه اشهر المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خاليه من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش والخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن اعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات فى القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها ذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة. وتشمل عملية المراجعة ايضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى ان أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

تم مراجعة القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ بواسطة مراقب حسابات اخر والذي
اصدر تقرير برأى غير متحفظ بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٢.

الرأى

ومن رأينا ان القوائم المالية المشار اليها أعلاه تعبر بعداله ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز
المالى لشركة جراند انفستمنت القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية) فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ،
وعن ادائها المالى وتدفعاتها النقدية عن التسعة اشهر المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير
المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمات الاخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد
وجدت القوائم المالية متفقه مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد الاصول بمعرفة إدارة الشركة
طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير رئيس مجلس الادارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته
التفصيلية متفقه مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

مراقب حسابات الشركة

محاسب / رزق وديد رزق الله

رزق وديد رزق الله

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين الامريكية

زميل جمعية الضرائب المصرية



القاهرة فى : ٢٩/٤/٢٠٢٦

"s"

شركة جراند انفرستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	إيضاح رقم	الأصول
جنية مصري	جنية مصري		الأصول المتداولة
١٠ ٧٣٣ ٥١٠	١٣ ٧٦١ ٨٥١	٢	نقدية بالبنوك والصندوق
١ ١٦٨ ٦٠٠	--	٣	استثمارات مالية القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
١ ٢٤٨ ١٩٠	٩٥٤ ٠٩٢	٤	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١٠ ٦٧٣ ٨٤٩	١٠ ١٦١ ٠١٢	١٦	اطراف ذات علاقة مدينة
٢٣ ٩٢٤ ١٤٩	٢٤ ٨٧٦ ٩٥٥		إجمالي الأصول المتداولة
			الأصول غير المتداولة
			أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٢٩ ٤٥٨ ٤٦١	٢٩ ٤٥٨ ٤٦١	١-٥	استثمارات مالية في شركات تابعة
١٣١ ٣٩٦	١٣١ ٣٩٦	٢-٥	استثمارات أخرى
٣ ٠٤٠ ٢٢٢	٣ ٠٠١ ٢٣٥	٦	الأصول الثابتة بالصافي
--	--	١-٦	الأصول الغير ملموسة بالصافي
٣ ٢٩٤ ٦٠٧	٣ ١٦٣ ٩٨٤	٧	استثمارات عقارية بالصافي
٧٥ ١٣٥	٤١ ٠١٥	٨	أصول ضريبية مؤجلة
٣٥ ٩٩٩ ٨٢١	٣٥ ٧٩٦ ٠٩١		إجمالي الأصول غير المتداولة
٥٩ ٩٢٣ ٩٧٠	٦٠ ٦٧٣ ٠٤٦		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية
٣٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٩	رأس المال المدفوع
١ ٣١٥ ٧٨٠	١ ٨١٤ ٨٥٦		إحتياطي قانوني
٥ ٧٦٩ ٥٥٧	١٥ ٢١١ ٩٩٦		أرباح او خسائر مرحلة
٩ ٩٨١ ٥١٥	١ ٢٥٧ ٣١٨		أرباح الفترة / العام
٥٦ ٠٢٦ ٨٥٢	٥٧ ٢٨٤ ١٧٠		إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات المتداولة
٢ ٠٢٢ ٠٠٠	٢ ٠٢٦ ٥٣١	١٦	اطراف ذات علاقة دائنه
١ ٥٣٢ ١٤٣	١ ٣٦٢ ٣٤٥	١٠	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٢٤٢ ٩٧٥	--		ضرائب دخل مستحقة
٣ ٨٩٧ ١١٨	٣ ٣٨٨ ٨٧٦		إجمالي الالتزامات المتداولة
٥٩ ٩٢٣ ٩٧٠	٦٠ ٦٧٣ ٠٤٦		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

السياسات المالية والايضاحات المرفقة تعتبر جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها

تقرير مراقب الحسابات مرفق

رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة المنتدب

المدير المالي

اسماء عبد الحارث أبو بكر

جانو امير اسعد



شركة جراند انفستمنت القابضة للاستثمارات المالية

شركة مساهمة مصرية

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته

قائمة الدخل المستقلة (الأرباح أو الخسائر)

عن الفترة المالية من ١ ابريل ٢٠٢٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

رقم	من ٢٠٢٥/٤/١ الى ٢٠٢٥/١٢/٣١	من ٢٠٢٤/٤/١ الى ٢٠٢٤/١٢/٣١	من ٢٠٢٥/١٠/١ الى ٢٠٢٥/١٢/٣١	من ٢٠٢٤/١٠/١ الى ٢٠٢٤/١٢/٣١
الإيرادات النشاط	١١	٦٨٥ ٢٧٥	٥٤٨ ٥١٥	٤١٤ ٣٧٢
بخصم:				
مصاريف النشاط	١٢	(٢٧٣ ٦١٥)	(٢٦١ ٥١٧)	(٩٤ ٥٦٧)
مجموع ربح النشاط		٤١١ ٦٦٠	٢٨٦ ٩٩٨	٣١٩ ٨٠٥
بخصم:				
المصروفات الإدارية والعمومية	١٣	(٢ ١٨٧ ٢٥٣)	(١ ٩٦٤ ٨٧٦)	(٦٥٨ ٧٥٨)
الخسائر الانتمائية		(٨٤ ٤٠٥)	(٣٨ ٩١٨)	(٨٤ ٣٩٥)
فروق عملة		(٤ ٢٢٠)	١٤٥ ٥٥٠	(٤ ٢٢٠)
الاهلاكات		(١٧٥ ٧٦٦)	(٢٣٠ ٨٩٠)	(٦٠ ٢٦٠)
اجمالي المصروفات		(٢ ٤٥١ ٦٤٤)	(٢ ٠٨٩ ١٣٤)	(٨٠٧ ٦٣٣)
بإضافة:				
عوائد حصة الشركة في راس مال مصر المقاصة		٢٣٦ ٤٤٧	١٨٠ ٠٩٩	٤ ٧٠٠
فوائد دائنة		١ ٦٧٦ ٤١٣	٤ ٣٩٧	٥٠٤ ٤٥٩
إيرادات ايجارات عقارية		٨٥٢ ٨٠٤	١ ٢٠٩ ٨٩٠	٢٤٠ ٧٦٨
أرباح استثمار في الأوراق المالية		٤٨٣ ٢٩٩	٤٩٩ ٩٩٠	١٣٧ ٩٧٠
رد الخسائر الانتمائية		٨٢ ٩٨٧	---	---
إيرادات أخرى		٢٢ ٦٤٧	٢٠ ٩٥٠	---
اجمالي الإيرادات الأخرى		٣ ٣٥٤ ٥٩٧	١ ٩١٥ ٣٢٦	٨٨٧ ٨٩٧
صافي أرباح (خسائر) الفترة قبل الضرائب		١ ٣١٤ ٦١٣	١١٣ ١٩٠	٤٠٠ ٠٦٩
بخصم:				
ضرائب دخل توزيعات الأرباح		(٢٣ ١٧٥)	(١٨ ٠١٠)	---
الضرائب المؤجلة	٨	(٣٤ ١٢٠)	(٣٩ ٤٩٠)	(١١ ٠٥٥)
صافي أرباح (خسائر) الفترة بعد الضرائب		١ ٢٥٧ ٣١٨	٥٥ ٦٩٠	٣٨٩ ٠١٤
نصيب السهم في الأرباح (الخسائر)	١٤	٠,١٦	٠,٠١	---

السياسات المالية والإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها

تقرير مراقب الحسابات مرفق

رئيس مجلس الإدارة

محمد عزات زكي الاغا

عضو مجلس الإدارة المنتخب

اسامه عبد الحارث أبو بكر

جراند انفستمنت القابضة للاستثمارات المالية



المدير المالي

جانو أمير اسعد

شركة جرائد انستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن الفترة المالية من ١ ابريل ٢٠٢٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

رقم الايضاح	من ٢٠٢٥/٤/١ الى ٢٠٢٥/١٢/٣١	من ٢٠٢٤/٤/١ الى ٢٠٢٤/١٢/٣١	من ٢٠٢٥/١٠/١ الى ٢٠٢٥/١٢/٣١	من ٢٠٢٤/١٠/١ الى ٢٠٢٤/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
صافى ربح (خسائر) الفترة بعد الضرائب	١ ٢٥٧ ٣١٨	٥٥ ٦٩٠	٣٨٩ ٠١٤	(١٧١ ٠٢٤)
الدخل الشامل الاخر				
اجمالي الدخل الشامل عن الفترة	١ ٢٥٧ ٣١٨	٥٥ ٦٩٠	٣٨٩ ٠١٤	(١٧١ ٠٢٤)

السياسات المالية والايضاحات المرفقة تعتبر جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها

تقرير مراقب الحسابات مرفق

رئيس مجلس الإدارة
محمد عزات ربحي

عضو مجلس الإدارة المنتدب
أسامة عبد الحارث أبو بكر

المدير المالي
جانو امير أسعد



شركة جرانل انقسمتلت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته

قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة
عن الفترة المالية من ١ ابريل ٢٠٢٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

رأس المال	إحتياطي قانوني	أرباح / (خسائر) مرحلة	صافي أرباح / (خسائر) الفترة	الجميع
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد في ١ ابريل ٢٠٢٤ المحول الى الأرباح المرحلة	١ ٣١٥ ٧٨٠	٢ ٩٢٧ ٧٥٣	(١ ١٩٨ ١٩٦)	٤ ٠٤٥ ٣٣٧
صافي ربح الفترة	—	(١ ١٩٨ ١٩٦)	١ ١٩٨ ١٩٦	—
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١ ٣١٥ ٧٨٠	٥ ٧٢٩ ٥٥٧	٥٥ ٦٩٠	٤ ٦٩٠ ٠٢٧
الرصيد في ١ ابريل ٢٠٢٥ المحول إلى الأرباح المرحلة	٣ ٩٠٠٠٠٠٠٠	١ ٣١٥ ٧٨٠	٤ ٩٨١ ٥١٥	٥ ٦٠٢٦ ٨٥٣
صافي ربح الفترة	—	٤ ٤٩٢ ٤٣٤	(٤ ٩٨١ ٥١٥)	—
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣ ٩٠٠٠٠٠٠٠	١ ٥٥٢ ١١ ٩٩٦	١ ٢٥٧ ٣١٨	٥ ٧ ٢٨٤ ١٧٠

السياسات المالية والإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معاً
تقرير مراقبي الحسابات مرفق

رئيس مجلس الإدارة
محمد عزت زكي الأغا

عضو مجلس الإدارة المنتدب
السامة عبد الحارث أبو بكر

المدير المالي
جانو امير اسعد

شركة جرائد المستعنت القابضة للاستثمارات المالية

شركة مساهمة مصرية

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن الفترة المالية من ١ ابريل ٢٠٢٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	ايضاح رقم
جنيه مصري	جنيه مصري	
١١٣ ١٩٠	١ ٣١٤ ٦١٣	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
		صافي الربح (الخسارة) الفترة قبل الضرائب
		تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
٢٣٠ ٨٩٠	١٧٥ ٧٦٦	أهلاكات
(٤ ٣٩٧)	(١ ٦٧٦ ٤١٣)	فوائد بنكية
٣٨ ٩١٨	١ ٤١٨	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(١١ ٤٨١)	--	إيرادات تخص استثمارات مصر المقاصة
(١ ٢٠٩ ٨٩٠)	(٨٥٢ ٨٠٤)	إيرادات إيجارات عقارية
(١٨٠ ٠٩٩)	(٢٣٦ ٤٤٧)	عوائد حصة الشركة في رأس مال مصر للمقاصة
(١٤٥ ٥٥٠)	--	فروق عمله
(١ ١٦٨ ٤١٩)	(١ ٢٧٣ ٨٦٧)	(خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
		التغير في رأس المال العامل :
(١ ٤٨٦ ١٣٥)	٧٥٢ ٣٩٨	التغير بالنقص (بالزيادة) في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
١٩٣ ٣٤٦	(٢٨٠ ٩٧٢)	التغير بالزيادة (بالنقص) في الدائون والأرصدة الدائنة الأخرى
(١ ٦٠٨ ٢٣٤)	١ ٢٦٨ ٦٠٠	مقبوضات من بيع (مدفوعات في شراء) الاستثمارات المالية
(٤ ٠٦٩ ٤٤٢)	٤٦٦ ١٥٩	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
--	(٢٩٨ ٥٩٠)	ضريبة الدخل المسددة
(٤ ٠٦٩ ٤٤٢)	١٦٧ ٥٦٩	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :
١٧٢ ٦٨٩	٢١٣ ٢٧٢	مقبوضات عوائد حصة الشركة في رأس مال مصر للمقاصة
--	(٦ ١٥٦)	مدفوعات في شراء أصول ثابتة
٤ ٣٩٧	١ ٦٧٦ ٤١٣	مقبوضات فوائد دائنة
٦٠١ ٠٠٠	٩٧٧ ٢٤٣	مخصصات من عائد الاستثمارات العقارية
٧٧٨ ٠٨٦	٢ ٨٦٠ ٧٧٢	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
--	--	مدفوعات التزامات
--	--	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(٣ ٢٩١ ٣٥٦)	٣ ٠٢٨ ٣٤١	صافي الزيادة (العجز) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٣ ٢٧٠ ٥١٥	١٠ ٧٣٣ ٥١٠	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
١٤٥ ٥٥٠	--	فروق عمله
١٢٤ ٧٠٩	١٣ ٧٦١ ٨٥١	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

السياسات المالية والإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها

تقرير مراقب الحسابات مرفق

المدير المالي

جانو امير اسعد

رئيس مجلس الإدارة

محمد عزات زكي الأغا



عضو مجلس الإدارة المنتدب تحت المراقبة للإستثمارات المالية

اسامه عبد الحارث أبو بكر

(1) نبذه عن الشركة

1/1 الكيان القانونى والنشاط

شركة جرانند انفسمنت القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لاحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته وتأسست الشركة بتاريخ 2007/3/6 ويمتد اجل الشركة حتى 2032/3/6 وتم قيدها في سجل تجارى الجيزة تحت رقم 186489 بتاريخ 2007/3/7 .

2/1 مقر الشركة

8 شارع وزارة الزراعة ناصية شارع الأحرار - الدقي - الجيزة

3/1 السنة المالية

تبدأ السنة المالية فى اول ابريل وتنتهى فى 31 مارس من كل عام .

4/1 مدة الشركة

مدة الشركة 25 سنوات تبدأ من 2007/3/6 وتنتهى 2032/3/6 طبقاً للسجل التجارى .

4/2 غرض الشركة

الإشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أو في زيادة رؤوس أموالها ومزاولة نشاط أمناء الحفظ والإيداع المركزي وفقاً لنص القانون رقم 93 لسنة 2000 وتعديلاته والخاص بقانون القيد والإيداع المركزي للأوراق المالية وتشريع الشركة في تأسيس شركة متخصصة في نشاط الاستثمار العقاري نظراً لتعذر إضافة نشاط الاستثمار العقاري إلى الأنشطة الحالية للشركة .

2 (أسس اعداد القوائم المالية

1/2 الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الى المعايير الدولية للتقارير بالنسبة للاحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبه مصرى او متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها وقد قامت الشركة بإتباع نفس السياسات المحاسبية المطبقة بالعام السابق فيما عدا ما يتطلبه تطبيق المعايير المستحدثه.

2/2 الاعتماد

تم اعتماد القوائم المالية من قبل مجلس اداره الشركة فى جلسته المنعقدة بتاريخ 2026/4/29

1- السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية التي أستخدمت في إعداد القوائم المالية :

1-1 أسس إعداد القوائم المالية:

الالتزام بالمعايير والقوانين:

- تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين والتعليمات السارية ، وتقوم الشركة بتطبيق السياسات المحاسبية التالية بثبات خلال الفترات المالية المعروضة بالقوائم المالية فإن السياسات المحاسبية المطبقة في القوائم المالية هي نفسها المطبقة في القوائم المالية السنوية كما في الفترة المنتهية في 31 مارس 2025.
- أعدت القوائم المالية علي أساس التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول التي يعاد تقييمها بالقيمة العادلة وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلي المعايير الدولية للتقارير المالية عندما لا يكون هناك معيار محاسبة مصري أو متطلبات



شركة جراند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية

شركة مساهمة مصرية

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

قانونية توضح كيفية معالجة أرصدة ومعاملات معينة. إن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب استخدام تقديرات وفروض تؤثر على قيم الأصول والالتزامات الواردة بالميزانية وعلى الأنصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ إعداد القوائم المالية ، وكذلك على الإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية ، وعلى الرغم من أن هذه التقديرات يتم إعدادها طبقاً لأفضل المعلومات المتاحة للإدارة عن الظروف والأحداث الجارية إلا أن الناتج النهائي قد يختلف عن هذه التقديرات .

٢-١ ترجمة العملات الأجنبية:

١-٢-١ - عملة التعامل والعرض:

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة .

٢-٢-١ - المعاملات والأرصدة:

يتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية إلى عملة القياس باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات ويدرج في قائمة الدخل أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وكذلك الناتجة عن إعادة تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وذلك في تاريخ إعداد القوائم المالية أما بالنسبة للبند ذات الطبيعة غير النقدية التي سجلت بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية تترجم باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة أما البنود التي سجلت بالقيمة العادلة تترجم باستخدام أسعار الصرف وقت تحديد المعاملة .

٣-١ الأصول الثابتة:

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك ، وتتضمن التكلفة التاريخية كافة المصروفات المرتبطة باقتناء الأصل وجعله صالحاً للاستخدام في الغرض المعد لأجله يتم إهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت بحيث يتم تخفيض قيمة الأصل إلى قيمته التخريدية على مدار العمر الإنتاجي المقدر ، وفي نهاية كل سنة مالية يعاد النظر في العمر الإنتاجي المقدر والقيمة التخريدية وفي حالة وجود تغير للتوقعات عن التقديرات السابقة يتم معالجتها كتغير في التقدير .

وفيما يلي الأعمار الإنتاجية التقديرية لكل نوع من أنواع الأصول التالية :

أجهزة كهربائية ومعدات	١٠ سنوات
أثاث ومفروشات	١٠ سنوات
تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
أجهزة حاسب آلي	٥ سنوات
مبانى وإنشاءات	٢٠ سنة

عندما تتجاوز قيمة أصل القيمة المتوقع إستردادها من التشغيل فإنه يتم تخفيض هذه القيمة على الفور إلى القيمة المتوقع إستردادها أرباح وخسائر الإستبعادات يتم تحديدها بمقارنة القيمة البيعية بصافي القيمة الدفترية ويعترف بها في بند مستقل في قائمة الدخل، تكاليف الصيانة والإصلاح يتم تحميلها على قائمة الدخل في السنة المالية التي حدثت فيها، تكلفة التجديدات الجوهرية يتم رسملتها على تكلفة الأصل عندما يكون من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية المتوقعة للأصل عن المنافع الأصلية المقدرة عند إقتناء الأصل ويمكن المحاسبة عنها عند الإقتناء كأصول جديدة ويتم إستبعاد قيمة الأصول المستبدلة أو المجددة من السجلات والدفاتر وذلك طبقاً للقرارات من ٦٧" إلى ٧٢" من معيار الأصول الثابتة.



شركة جراند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١ - ٣ - ١ الأصول الأخرى (برامج):

تظهر الأصول الأخرى بالتكلفة التاريخية مطروحاً منها مجمع الإستهلاك بالإضافة إلى الخسارة المجمعة الناتجة عن الإضمحلال، وتتضمن التكلفة التاريخية كافة المصروفات المرتبطة بإقتناء الأصل وجعله صالحاً للاستخدام في الغرض المعد لأجله، ويتم إستهلاك الأصول الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصول الأخرى و بمعدل ٢٠٪.

١ - ٤ - ١ انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل :

يتم فحص الأصول الثابتة ، لتحديد قيمة خسائر انخفاض القيمة عندما يكون هناك أحداث أو تغير في الظروف قد تعطي مؤشرات علي أن القيمة الدفترية قد لا يتم إستردادها ، ويعترف بخسائر انخفاض القيمة في قائمة الدخل بمبلغ الزيادة في القيمة الدفترية، عن القيمة المتوقعة إستردادها والتي تمثل صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة المتوقعة إستردادها من إستخدامه أيهما اعلي ولأغراض تقدير قيمة الإنخفاض في قيمة الأصل فإنه يتم تجميع الأصول في أدلي مستوي يكون فيه تدفقات نقدية مستقلة ، يتم إلغاء خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في السنوات السابقة عندما يكون هناك مؤشر علي أن هذه الخسائر لم تعد موجودة أو إنخفضت كما يتم إلغاء خسائر انخفاض القيمة بحيث يتم رد المبلغ المعادل لقيمة اهلاك الفترة عن رصيد الانخفاض في القيمة . ويعترف بهذه الإلغاءات في قائمة الدخل .

١ - ٥ - ١ الإضمحلال في قيمة الأصول:

١-٥-١ الأصول المالية - المدينون التجاريون :

يتم إثبات المدينون التجاريون بالمبلغ الأصلي للفواتير ناقصاً أى انخفاض أو اضمحلال فى قيمة تلك المدينين ويتم تكوين هذا الانخفاض أو الإضمحلال فى قيمة المدينين باستخدام نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) والذي يحل محل نموذج الخسارة الفعلية في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) حيث لم يكن هناك حاجة الي تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها إلا في الحالات التي حدث فيها خسارة فعلاً ، على النقيض من ذلك يتطلب نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة من الشركة الاعتراف بمخصص للديون المشكوك في تحصيلها على جميع الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وكذلك أدوات الدين المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ الاعتراف الأولي بغض النظر عما إذا كانت الخسارة قد حدثت. لم يتم حساب خسائر إئتمانية متوقعة على الحسابات الجارية لدى البنوك بالعملة الاجنبية في ضوء عدم الاهمية النسبية لقيمة تلك الحسابات ومخصص الخسائر المتعلق بها.

١-٥-٢ الأصول غير المالية:

فى تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف المخزون، والأصول الضريبية المؤجلة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنوياً.

لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معا الى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول



الأخرى أو مجموعات الأصول - وحدات توليد النقد، يتم توزيع الشهرة المكتسبة على جميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المفتتحة والمتوقع منها الاستفادة من حماية التجميع. القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الاستخدمية أيهما أكبر، القيمة الاستخدمية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدودها مضمومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

يتم الاعتراف بخسارة الاستعمال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الاستردادية.

٦ - ١ التدفقات النقدية :

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة النقدية بالخزينة والحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك التي لا تزيد مدة استحقاقها عن ثلاث شهور ، وتم استخدام الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية .

٧ - ١ الاعتراف بالإيراد :

قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" الذي يحل محل معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" ومعيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" ويلتزم على جميع الإيرادات الناشئة عن العقود مع العملاء ما لم تكن تلك العقود في نطاق المعايير الأخرى. يحدد المعيار الجديد نموذجاً من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء كالتالي:

١. تحديد العقد مع العميل.
 ٢. تحديد الالتزام التعاقدى لتحويل البضائع / أو الخدمات (المعروفة باسم التزامات الأداء).
 ٣. تحديد سعر المعاملة.
 ٤. توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء المحددة على أساس سعر البيع المستقل لكل سلعة أو خدمة.
 ٥. الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزام الأداء.
- بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الجديد ، يتم قياس الإيرادات على أساس المقابل المحدد في العقد مع العميل. تقوم الشركة بإثبات الإيرادات عندما تنقل السيطرة إلى العميل. يتطلب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) من المنشآت ممارسة الحكم ، مع الوضع في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها، يحدد المعيار أيضاً المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتففيذ العقد. قامت الإدارة بتقييم أثر تطبيق المعيار الجديد على القوائم المالية للشركة ، من خلال تطبيق نموذج الخمس خطوات ، واستنتجت أن الأساس الحالي للاعتراف بالإيرادات لا يزال مناسباً. وينقسم إيراد الشركة إلى:

١-٧-١ إيرادات من توزيعات الأرباح من الشركات المستثمر فيها:

يتم الاعتراف بها حينما يصدر الحق لحاملي الأسهم في تحصيل مبالغ هذه التوزيعات .



شركة جرائد إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢-٧-١ - إيرادات الفوائد الدائنة :

يتم إثبات الفوائد الدائنة فور استحقاق الفائدة وذلك علي أساس الإعتراف بالعائد علي أساس نسبة زمنية أخذاً في الإعتبار معدل العائد المستهدف علي الأصل ومن واقع كشوف الحسابات البنكية .

٣-٧-١ - إيرادات الحفظ المركزي :

يتم إثبات إيرادات الحفظ المركزي بموجب سجل تنفيذ يومي ومن واقع برنت التنفيذ فور تأديه الخدمة للعملاء .

٤-٧-١ - إيرادات من الاستثمارات في الأوراق المالية بغرض المتاجرة :

يتم إثبات الإيراد الناتج من البيع عند انتقال مخاطر ومنافع الملكية للمشتري .

٨-١ - الاستثمارات :

وتنقسم إلي :

١-٨-١ - استثمارات في شركات تابعة :

يتم إدراج الاستثمارات في الشركات التي تمتلك فيها الشركة نسبة مؤثرة من أسهم مال تلك الشركات والتي تمكنها من تحقيق السيطرة أو السيطرة من خلال التأثير المالي والإداري أو طبقاً لمعيار نسبة المساهمة ، وحق التصويت ضمن الاستثمارات في شركات تابعة حيث تثبت تلك الاستثمارات بالتكلفة، وهي تكلفة الاقتناء في تاريخ إصدار أمر الشراء ويتم تخفيض تكلفة تلك الاستثمارات بقيمة الانخفاض غير المؤقت إن وجد تحميلاً علي قائمة الدخل وذلك لكل استثمار علي حدة ويتم استبعاد تلك الاستثمارات عند إعداد القوائم المالية المجمعة ويتم إثبات الإيرادات المتعلقة بهذه الاستثمارات وفقاً لطريقة التكلفة وفي حدود ما تحصل عليه الشركة من توزيعات الأرباح للشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرارات الجمعيات العامة للشركات المستثمر فيها والخاصة بتوزيعات الأرباح مع استبعاد تلك الإيرادات عند إعداد الميزانية المجمعة.

٢-٨-١ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل :

عند الإعتراف الأولي يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع الإعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة مباشرة ضمن حقوق الملكية وذلك حتى إلغاء الأصل المالي من الدفاتر وفي حالة تعذر قياس القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع بطريقة يعتمد عليها ، يتم قياس قيمة تلك الاستثمارات بالتكلفة .

٣-٨-١ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

تدرج الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة بتكلفة اقتنائها علي أن يعاد تقييمها في نهاية كل فترة مالية بالقيمة العادلة لها (القيمة السوقية) وتدرج فروق التغير في قيمتها بقائمة الدخل .

٤-٨-١ - استثمارات عقارية :

تمثل الاستثمارات العقارية في قيمة العقارات التي تم الحصول عليها بغرض إعادة البيع للحصول على أرباح رأسمالية ناتجة عن التغير الموجب في القيمة العادلة أو لتحقيق إيجار أو كليهما معاً وليست للبيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة.



شركة جرائد إنفاضة القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

بالإضافة إلى مراعاة الشروط التالية :

- * أن يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالاستثمار العقاري إلى المنشأة .
- * يمكن قياس تكلفته بصورة يعتمد عليها .

ويتم الإثبات الأولي لتلك الاستثمارات بالتكلفة، وهي تكلفة الاقتناء في تاريخ أو في تاريخ التبادل بالإضافة إلى أي نفقات مباشرة متعلقة به أو أي نفقات يتم تكبدها بعد تاريخ اقتناء الأصل ولا تشمل تلك الاستثمارات العقارية أي صفقات محتفظ بها ومقتناة فقط بفرض التصرف اللاحق فيها في المستقبل القريب أو لتطويرها أو إعادة بيعها ضمن النشاط المعتاد للشركة علي أن يتم إعادة قياس وتقييم تلك الاستثمارات العقارية التي يتولد عنها إيرادات في نهاية كل فترة مالية بالتكلفة مخصصاً منها مجمع الإهلاك وتطبقاً لنسب الإهلاك التي حددتها الإدارة لكل نوع من تلك الاستثمارات وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣٤) كذلك لا يوجد أي قيود على تحقق قيمة الاستثمارات العقارية أو على عملية تحويل الأرباح والمتحصلات من الاستبعادات ولا يوجد أي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو صيانة أو تطوير أو تحسين الاستثمارات وفيما يلي الأعمار الإنتاجية التقديرية لكل نوع من أنواع الاستثمارات :

مباني وإنشاءات ٢٠ سنة.

١-٨-٥ - استثمارات أخرى :

- * وهي عبارة عن استثمارات في رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي وتم إثبات تلك الاستثمارات بالتكلفة حيث أن الشركة غير مقيدة بالبورصة .
- * صندوق ضمان المتعاملين يتم إثبات الاستثمارات بالتكلفة .

١-٩-١ الاحتياطي:

١-٩-١-١ الاحتياطي القانوني:

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجب ٥٪ من صافي الربح لتكوين الاحتياطي القانوني ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلي الاندماج .

١-٩-٢-٢ الاحتياطيات الأخرى :

يجوز للجمعية العامة بناء علي اقتراح من مجلس الإدارة ترحيل باقي الأرباح أو تكوين احتياطي غير عادي .

١-١٠-١ ضريبة الدخل :

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وقامت الشركة بالتسجيل في قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات بداية من ٢٠٢٠-٧-٢٥ وتتضمن ضريبة الدخل علي أرباح أو خسائر الفترة كلا من الضريبة العامة والضريبة المؤجلة ويتم إثباته بقيمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببندود حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل علي صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بالإضافة إلي الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.



شركة جراند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١١-١ الضرائب المؤجلة :

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات ، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانقاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية .

١٢-١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة :

تتمثل الالتزامات ذوي العلاقة في العلاقات المباشرة أو غير المباشرة والتي تنشأ بين المنشأة وبين الشركة القابضة أو إحدى شركات المجموعة وذلك بالإضافة إلى العلاقة التي تنشأ بين شركات المجموعة وبين الأعضاء الأساسيين في الإدارة العليا بالمنشأة أو هؤلاء العاملين بالمنشأة ويكون لهم تأثير قوي على اتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، وتطلق المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جميع العمليات والمعاملات وتبادل الموارد والخدمات والالتزامات التي تنشأ بين المنشأة وبين هؤلاء الأطراف ، تثبت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي تضعها إدارة الشركة وبمفهوم أسس التعامل مع الغير .

١٣-١ المخصصات :

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون هناك التزام قانوني أو حكمي حالي كنتيجة لحدث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام للموارد لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام وعندما يكون من المتوقع استرداد هذا المخصص أو جزء منه كما في حالة وجود تغطية تأمينية ، فإن القيمة المتوقعة استردادها يتم تسجيلها كأصل مستقل ولكن فقط عندما يكون هذا الاسترداد مؤكد بدرجة عالية وفي تاريخ كل ميزانية يتم فحص المخصصات السابق تكوينها ويتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير حال فإذا أصبح من غير المحتمل أن يكون هناك تدفق خارج متضمناً للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام فيتم رد المخصص.

١٤-١ مزايا العاملين :

١-١٤-١ - التزامات معاشات تقاعد :

يوجد لدى الشركة نوع واحد من نظم المعاشات وهو لائحة الاشتراكات المحددة التي تقوم بمقتضاها الشركة بسداد اشتراكاتها إلى نظم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على أساس إلزامي، ولا يوجد على الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها لالتزاماتها، ويعترف بالاشتراكات الإعتيادية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة.

٢-١٤-١ - حصة العاملين في الأرباح :

يكون للعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها بما لا يقل عن ١٠٪ من هذه الأرباح ولا يزيد على الأجر السنوية للعاملين بالشركة، ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كالتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة



شركة جرانند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

لمساهمي الشركة ولا تسجل أي التزامات بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة تثبت توزيعات الأرباح في القوائم المالية في الفترة التي تقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات .
١٥-١ السنة المالية :

تبدأ السنة المالية في إبريل وتنتهي في مارس التالي .

١٦-١ الدائنون والمستحقون :

١-١٦-١ للدائنون

يتم الاعتراف بالدائنية الخاصة بالدائنون عند استلام الفواتير أو المستند الدال على الدين ويتم إثبات الدين بالسجلات بالتكلفة التي تعترف بقيمة الدين بالدائنون بدفاتر الشركة. ويتم تسوية حسابات الدائنون بالدفاتر و السجلات عند السداد أو إجراء أية تسوية على الحساب و بعد الحصول على المستند الدال على التسوية . لا يتم تحمل الشركة لاية التزامات مقابل تلك الدائنية إلا إذا تم الاتفاق على ذلك و بشروط موثقة و معتمدة من الطرفين .
يتم عرض الدائنون ضمن الالتزامات المتداولة عند العرض بالقوائم المالية للشركة .

٢-١٦-١ المصروفات المستحقة

يتم الاعتراف بالمصروف المستحق بحسابات الشركة عند تتكبد الشركة ذلك المصروف و بعد صدور المستند الدال عليه و إن لم يتم سداؤه . ويتم قياس المصروف المستحق و أثباته بالسجلات في تاريخ اعداد المركز المالي للشركة تتضمن المصروفات المستحقة الاجور المستحقة و فواتير الخدمات التي تتحقق للشركة و اية مصروفات أخرى وحتى و إن لم تصدر الفاتورة بعد. ويتم عرض المصروفات المستحقة ضمن الالتزامات المتداولة عند العرض بالقوائم المالية للشركة.

٣-١٦-١ الارصدة الدائنة الأخرى

يتم الاعتراف بالمصروف المستحق بحسابات الشركة عند نشأة الالتزام على الشركة و إن لم يتم سداؤه . ويتم إثبات الالتزام على الشركة بالتكلفة في تاريخ تحقق الالتزام و يتم اثباته بالسجلات. وتتضمن الارصدة الدائنة الأخرى المستحق للتأمينات الاجتماعية و الضرائب المستحقة على الشركة و اية مبالغ أخرى تستحق للجهات الحكومية وغير الحكومية وعند نشأة الالتزام . ويثبت الدائنون بالقيمة الاسمية كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات بالقيم التي سيتم دفعها بالمستقبل وذلك مقابل الخدمات التي تم تأديتها) .

١٧-١ - المصروفات:

يتم الاعتراف بجميع مصروفات النشاط بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية مع تحميلها علي قائمة الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها تلك المصاريف .

١٨-١ التأجير:

قامت الشركة بالتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير"

"أصول حق الانتفاع والتزامات التأجير"

يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود الإيجار" للمستأجرين نموذجاً وحيداً للمحاسبة عن عقود الإيجار في المركز المالي.



شركة جازاد الهندسة الاستشارات المالية

شركة مساهمة مغفلة

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته

الإيضاحات المتممة للقانون المالية المعدلة في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٥

يجب على المشتري عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير، ويكون هكذا إذا كان العقد يفل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الزمن لقاء مقابل،
نتيجة لذلك، فإن الشركة كونهما المستأجر، تقوم بالاعتراف بالأصل بحق الانتفاع الذي يمثل حقه في استخدام الأصل أو العكس بالإشارة إلى التزامات الإيجار التي يمثل التزامها بتسداد دفعات الإيجار،
وتعترف الشركة بأصول حق الانتفاع والالتزام بالإيجار في تاريخ بدء التأجير،
الاعتراف الأولي

ويُقاس أصل حق الانتفاع مبدئياً بالتكلفة عندما يتم تكبد الالتزام بتلك التكاليف؛ وتشمل التكلفة مايلي:

- * مبالغ القياس الأولي للالتزام عقد التأجير،
- * وأي دفعات عقد تأجير تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- * وأي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر،
- * وتقدير تكاليف التي سيكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، إعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد التأجير.
- يتم القياس الأولي للالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية العقد بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المسددة في ذلك التاريخ، وتشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار مايلي:
- * المدفوعات الناجمة ناقصاً أي إيجار مستلمة،
- * مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل تقاس في البداية باستخدام المؤشر.
- * مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- * سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة.
- * دفعات التزامات لانتهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد التأجير.
- ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير إذا كان يمكن تحديده بشكل موثوق، وإذا لم يكن في الإمكان تحديده بسهولة فإتم عندئذ استخدام سعر الفائدة على الإفراض الإضافي كمعدل خصم. وتحدد الشركة المعدل الإفراض الإضافي من خلال الحصول على أسعار الفائدة من مصادر التمويل خارجية مختلفة وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط عقد الإيجار ونوع الأصل المؤجر "القياس اللاحق"
- يتم قياس أصول حق الانتفاع لاحقاً بتطبيق نموذج التكلفة حيث يُقاس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة؛ مطروحا منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر الاضمحلال في القيمة ان وجدت وتعديل بأي إعادة قياس للالتزام عقد التأجير.
- ويتم إهلاك أصل "حق الانتفاع" باستخدام طريقة القسط الثابت؛ فإذا كان عقد التأجير بحول ملكية الأصل محل العقد إلى الشركة في نهاية مدة العقد التأجير أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الانتفاع" تعكس أن الحق في ممارسة خيار الشراء سيتم استهلاك أصل "حق الانتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد ويتم إدراج تلك الأصول ضمن فئة الأصول المماثلة والمماثلة للشركة بنقد الأصول الثابتة. وفيما عدا ذلك يتم استهلاك "أصل حق الانتفاع" أو في نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب وتعرض بشكل منفصل في قائمة المركز المالي.

يتم قياس التزام الإيجار لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويتم قياس التزام عقد التأجير

بما يلي:

* زيادة المبلغ الدفري من خلال تراكم الفائدة على التزام عقد التأجير.

* تخفيض المبلغ الدفري ليعكس دفعات الإيجار.



شركة جراند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

• إعادة قياس المبلغ الدفئري ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد التأجير .
ملفت الشركة حكماً لتحديد مدة العقد الإيجار لبعض عقود الإيجار التي تتضمن خيارات التجديد أو عقوبات الإنهاء المبكر . يؤثر تقييم ما إذا كانت الشركة على يقين من ممارسة مثل هذه الخيارات أو العقوبات على مدة عقد الإيجار والتي تؤثر بشكل كبير على مقدار التزامات الإيجار حق استخدام الأصل المعترف بها .
١٩-١ إدارة رأس المال :

يتمثل إدارة رأس المال في مقدرة الشركة في الحفاظ على معدلات مالية قوية لدعم أنشطة الشركة وتنمية قيمة حقوق المساهمين ولذلك تتمثل سياسة مجلس الإدارة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية للمحافظة على ثقة العملاء والدائنين والسوق ودعم النمو في النشاط .
٢٠-١ نصيب السهم في الأرباح :

تعرض الشركة للنصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقيمة الربح والخسارة المتعلقة بالمساهمين في الأسهم العادية للشركة (بعد استبعاد نصيب العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة عن الأرباح) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام .

(٢) النقدية بالصندوق والبنوك

يتمثل بند النقدية بالصندوق والبنوك الظاهر بالمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ١٣ ٧٦١ ٨٥١ جنيه مصري (عام ٢٠٢٥ مبلغ ١٠ ٧٣٣ ٥١٠ جنيه مصري) بيانه كالتالي :-

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	البنوك
١٠ ٦٧١ ١٥٠	١٣ ٧٣٣ ٥٠٤	شيكات تحت التحصيل
٧ ٤٠٠	-	الصندوق
٢٩ ٩٦٠	٣ ٣٤٧	جاري ودائع - فيزا
٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	الاجمالي
١٠ ٧٣٣ ٥١٠	١٣ ٧٦١ ٨٥١	

(٣) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

يتمثل بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة الظاهر بالمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ صفر جنيه مصري (عام ٢٠٢٥ مبلغ ١ ٢٦٨ ٦٠٠ جنيه مصري) بيانه كالتالي :-

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	استثمارات مالية في أوراق مالية
١ ٢٦٨ ٦٠٠	--	الاجمالي
١ ٢٦٨ ٦٠٠	--	



شركة جراند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(٤) مديون وارصده مدينة اخرى

يتمثل بلد مديون وارصده مدينة اخرى الظاهر بالمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٩٥٤ ٠٩٢ جنيه مصري
(عام ٢٠٢٥ مبلغ ١ ٢٤٨ ١٩٠ جنيه مصري) بيانه كالتالى :-

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥٧٥ ٠٠٠	٥٧٥ ٠٠٠	تأمينات لدى الغير
٣١ ٥٢٠	٣١ ٥٢٠	جاري شركات السمسرة
٢٧ ٨١٦	-	مصاريف مقدمة
٣٩ ٧٦٧	١٠ ٧٥٦	دفعات مقدمة لملاك العقار
٥ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	سلف عاملين وعهد
٢٤ ١٢٨	١٩ ٣٠٧	عملاء
٢٦ ٧٥٢	-	إيرادات مستحقة
٢٩١ ٨٤٠	٢٩١ ٨٤٠	مدينو ودائع صيانة
٢٦ ٣٦٧	٢١ ٦٦٩	ضرائب خصم من المبلغ
٢٠٠ ٠٠٠	-	مديون متنوعون
١ ٢٤٨ ١٩٠	٩٥٤ ٠٩٢	الاجمالى

(٥) استثمارات طويلة الاجل:

١/٥ استثمارات فى شركات تابعة :

١/١/٥ استثمارات فى شركات تابعة مقيمة (ملكية مباشرة)

يتمثل بلد استثمارات فى شركات تابعة مقيمة الظاهر بالمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٢٩ ٤٥٨ ٤٦١ جنيه مصري
بيانه كالتالى :-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	عدد الاسهم	نسبة المساهمة	البيان
جنيه مصري			
٢٤ ٤٨٩ ٣٦٩	٢ ٠٩٥ ٠٠٠	%٩٩.٧٦	شركة جراند إنفستمنت لتداول الاوراق المالية
٤ ٩٦٩ ٠٩٢	٢٤ ٨٣٣ ٣٣٣	%٩٩.٣٣	شركة جراند إنفستمنت للتجارة
٢٩ ٤٥٨ ٤٦١			الاجمالى



شركة جراند إنفستمنٹس القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢/١/٥ استثمارات في شركات تابعة غير مقيمة (ملكية مباشرة)
يتمثل بند استثمارات في شركات تابعة غير مقيمة الظاهر بالمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بمبلغ صغر جنية مصري بيانه كالتالي : -

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	نسبة المساهمة	البيان
جنيه مصري		شركة الوسيط للخدمات المالية - ليبيا
٨٨٥ ٢٧٦	٦٥%	يخصم:
(٨٨٥ ٢٧٦)		خسائر الإضمحلال
-		الصافي

- تمتلك الشركة استثمارات في شركة الوسيط للخدمات المالية ليبيا بنسبة ٦٥% برصيد ٨٨٥ ٢٧٦ جنية ونتيجة الأحداث والثورة الليبية قرر مجلس الإدارة إثبات خسائر الإضمحلال بكامل الرصيد.

٢/٥ استثمارات أخرى

١/٢/٥ استثمارات في رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع

يتمثل بند استثمارات بمبلغ ١١٦ ٣٩٦ جنية مصري وهي عبارة ١٢٥٥٦ سهم حصة الشركة في رأس مال مصر المقاصة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وذلك بعد إعادة هيكله رأس مال مصر المقاصة مما أدى الى تخفيض حصة الشركة بعدد ٤٧ سهم وتم توزيع ٢٤٤٩ سهم مجانية.

٢/٢/٥ استثمارات في صندوق لضمان المتعاملين

تتمثل في استثمارات بمبلغ ١٥ ٠٠٠ جنية مصري .



شركة جرانل انستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(٦) الأصول الثابتة :-

الإجمالي	أراضي	أجهزة كمبيوتر	اثاث مكتبي	أجهزة ومعدات	تجهيزات	
					وتركيبات	جنيه مصرى
١٠.١٧٥.٩٠٩	٢.٥٦٠.٠٠٠	١.٨٥٠.٦١٤	٦٦٨.٦٦٩	١.٤٢٦.٩١٤	٣.٦٦٩.٧١٢	٣.٦٦٩.٧١٢
٦.١٥٦	—	٦.١٥٦	—	—	—	—
١٠.١٨٢.٠٦٥	٢.٥٦٠.٠٠٠	١.٨٥٦.٧٧٠	٦٦٨.٦٦٩	١.٤٢٦.٩١٤	٣.٦٦٩.٧١٢	٣.٦٦٩.٧١٢
٧.١٣٥.٦٨٧	—	١.٨٤١.١٨٨	٦٦٨.٦٤٠	٩٥٦.١٤٨	٣.٦٦٩.٧١١	٣.٦٦٩.٧١١
٤٥.١٤٣	—	٣.٤٣٨	—	٤١.٧٠٥	—	—
٧.١٨٠.٨٣٠	—	١.٨٤٤.٦٢٦	٦٦٨.٦٤٠	٩٩٧.٨٥٣	٣.٦٦٩.٧١١	٣.٦٦٩.٧١١
٣.٠٠١.٢٣٥	٢.٥٦٠.٠٠٠	١.٢١٤٤	٢٩	٤٢٩.٠٦١	١	١
٣.٠٤٠.٢٢٢	٢.٥٦٠.٠٠٠	٩.٤٣٦	٢٩	٤٧٠.٧٦٦	١	١

تم فصل تكلفة اللازم عن العقارات المملوكة للشركة بواسطة الشركة الدولية لاصال التقييم والتحصيل (خبير التقييم م/ فتحي عبد الرازق امين والمسجل بالبيئة برقم ٤٣)

والتي أصدرت نتائج التقرير في تاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٥ تحت رقم ٢٠٢٣/٢٠٢٣-٤٢٢٥

شركة جرانډ إنفستمنٹ القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١/٦ الأصول غير الملموسة - برامج

البيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥
<u>التكلفة</u>		
الرصيد في ١ أبريل ٢٠٢٥	١٥٥ ٠٠٠	١٥٥ ٠٠٠
الإضافات خلال العام	-	-
التكلفة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١٥٥ ٠٠٠	١٥٥ ٠٠٠
<u>الاهلاك</u>		
مجمع الاهلاك في ١ أبريل ٢٠٢٥	١٥٥ ٠٠٠	١٥٥ ٠٠٠
اهلاك العام	-	-
مجمع الاهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١٥٥ ٠٠٠	١٥٥ ٠٠٠
القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	-	-
القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٥	-	-

٧) استثمارات عقارية

البيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥
<u>التكلفة</u>		
الرصيد في اول المده	٣ ٤٨٣ ٢٨٧	٥ ٠٢٨ ٣٢٧
الإضافات خلال الفترة	-	-
الاستبعادات خلال الفترة	-	١ ٥٤٥ ٠٤٠
اجمالى التكلفة اخر المده	٣ ٤٨٣ ٢٨٧	٣ ٤٨٣ ٢٨٧
مجمع الاهلاك في اول المده	١٨٨ ٦٨٠	١ ٢٩٥ ٥٥٨
اهلاك الفترة	١٣٠ ٦٢٣	٢٥١ ٤١٦
مجمع اهلاك في الاستبعادات	-	١ ٣٥٨ ٢٩٤
اجمالى مجمع الاهلاك اخر المده	٣١٩ ٣٠٣	١٨٨ ٦٨٠
صافى القيمة الدفترية	٣ ١٦٣ ٩٨٤	٣ ٢٩٤ ٦٠٧

١/٧ بلغت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية مقر سفريكو بمبلغ ٣ ٤٨٣ ٢٨٧ جنيه عبارة عن القيمة العادلة للعقار وفقاً لتقرير معاينة وتقييم تم بواسطة الشركة الدولية لأعمال التقييم والتحصيل (خبير التقييم م/ فتحى عبد الرارق امين والمسجل بالهيئة تحت رقم ٤٣ والتي أصدرت نتائج التقرير في تاريخ ٢٠٢٤/١/١٦ تاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٥ تحت رقم ٢-٢٠٢٣/٤٢٢٥ تقدير القيمة العادلة للعقار قبل التشطيب بمبلغ ٣ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وبلغت القيمة العادلة للتشطيبات ٢٨٣ ٢٨٧ جنيه مصري.



شركة جراند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢/٧ تم إعادة تقييم الإستثمارات العقارية وفقاً لتقرير معاينة وتقييم تم بواسطة الشركة الدولية لأعمال التقييم والتحصيل (خبير التقييم م/ فتحى عبد الرازق أمين والمسجل بالهيئة تحت رقم ٤٣ والتي اصدرت نتائج التقرير فى تاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٠ الصادر تحت رقم ٤٨٩١/٢٠٢٥ حيث اظهر التقرير بأن القيمة التقديرية للوحدة تبلغ ١٠٨٨٠٠٠٠ (عشرة ملايين و ثمانمائة و ثمانون الف جنيه مصرى) وبفائض تقييم عن صافى التكلفة المثبتة بدفاتر الشركة تبلغ ٧٦٧٢٤٧٥ جنيه مصري (سبعة مليون و ستمائة و اثنان وسبعون الف و اربعمائة وخمسة وسبعون جنيه) مما توضح الموقف المالى الجيد للشركة ولم تتخذ الشركة قرار بتأثيرها بالقوائم المالية .

(٨) الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة :

يتمثل بند الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة الظاهر بالمركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٤١,١٥ جنيه مصري (عام ٢٠٢٥ مبلغ ٧٥ ١٣٥ جنيه مصري) بيانه كالتالى :-

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	البيان
١٢٨ ٨٠٣	٧٥ ١٣٥	رصيد اول العام
٣ ٧٧٤ ٨٢٩	٣ ٧٨٧ ٥١٠	القيمة الدفترية للأصول القابلة للاهلاك طبقاً للاساس المحاسبى
٤ ١٠٨ ٧٦٤	٣ ٦٠٥ ٢٢٠	يخصم :
٣٣٣ ٩٣٥	١٨٢ ٢٩٠	القيمة الدفترية للأصول القابلة للاهلاك طبقاً للاساس الضريبى
%٢٢.٥	%٢٢.٥	الفرق
٧٥ ١٣٥	٤١,١٥	سعر الضريبة
(٥٣ ٦٦٨)	(٣٤ ١٢٠)	الرصيد فى نهاية العام
		ضريبة الدخل المؤجلة (المطلوب تكوينها خلال العام)

(٩) رأس المال :

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائة وخمسون مليون جنيهاً مصرياً لا غير)
وحدد رأس المال المصدر بمبلغ ٣٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (تسعة وثلاثون مليون جنيهاً مصرياً لا غير)
موزعاً على ٧,٨٠٠,٠٠٠ سهم (سبعة مليون وثمانمائة الف سهم) قيمة كل سهم ٥ جنيهات (خمسة جنيهات مصرية) وجميعها اسهم نقدية مدفوعة بالكامل .



شركة جراند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(١٠) دائنون وارصدة دائنة أخرى :

يتمثل بند دائنون وارصدة دائنة أخرى الظاهر بالمركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ١ ٣٦٢ ٣٤٥ جنيه مصري (عام ٢٠٢٥ مبلغ ١ ٤٣ ٥٢٢ اجنية مصري) بيانه كالتالى : -

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٤٥ ٢٢٢	٤ ٤٩٠	دائنون متنوعون
٣٨٦ ١٤٥	٣٨٦ ٢٨٥	ضريبة الأجير والمرتببات
٤ ٩٠٣	٤٢٩	الخصم والتحصيل
٢١٨ ٨٨٠	٢١٨ ٨٨٠	تأمينات من الغير
٣١ ٣٤٣	٣٥ ٧٣٩	هيئة التأمينات الاجتماعية
٣٨٤ ٣٠١	٣٦٩ ٣٢٣	مصاريف مستحقة
٨٧ ٩١٤	١١٥ ٣٣٣	صندوق الجزاءات
١٣٢ ٥٤٠	٢٣٠ ٢٤٢	إيرادات مقدمة
٩٢١	١ ٣٦٢	مساهمة صندوق اسر الشهداء
٣٩ ٩٧٤	٢٦٢	المساهمة التكافلية
١ ٥٣٢ ١٤٣	١ ٣٦٢ ٣٤٥	الاجمالى

(١١) الإيرادات :

يتمثل بند الإيرادات الظاهر بقائمة الدخل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٦٨٥ ٢٧٥ جنيه مصري (عام ٢٠٢٤ مبلغ ٥٤٨ ٥١٥ جنيه مصري) بيانه كالتالى : -

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٧٩ ٢٠٢	٥٤١ ٩٧٦	عمولات الحفظ المركزى
٤ ١٦٦	٦ ٤٣٠	عمولات تحصيل كوبونات
٦٢ ٠٢٢	١٣٣ ٢٦٤	عمولات إيداع الأوراق المالية
٢ ١٨٠	٨٠٥	عمولات كشف حركة
٤٥	١٥٠	عمولات تحويل محافظ
٩٠٠	٢ ٦٥٠	عمولات تجميد الاسهم
٥٤٨ ٥١٥	٦٨٥ ٢٧٥	الاجمالى



شركة جرانڊ إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(١٢) مصاريف النشاط :

يتمثل بند مصاريف النشاط الظاهر بقائمة الدخل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٢٧٣ ٦١٥ جنيه مصري
(عام ٢٠٢٤ مبلغ ٢٦١ ٥١٧ جنيه مصري) بيانه كالتالى : -

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٠٦ ١٨٤	٢١٧ ٨١١	أجور ومرتبات وما في حكمها
٣٠ ٣٤١	٢٧ ٦٩١	رسوم واشتراكات
١٧ ٢٥٦	١٧ ٤٠٩	تأمينات اجتماعية
٤ ٣٦٠	١ ٩٢٥	انتقالات
-	٢ ٨٠٤	مصاريف بنكية
٣ ٣٧٦	١ ٠٧٥	رود ودمغة
-	١٠٠	ادوات كتابية ومطبوعات
-	٤ ٨٠٠	م تدريب
٢٦١ ٥١٧	٢٧٣ ٦١٥	الاجمالى

(١٣) المصاريف العمومية والإدارية :

يتمثل بند المصاريف العمومية والإدارية الظاهر بقائمة الدخل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٢ ١٨٧ ٢٥٣ جنيه مصري
(عام ٢٠٢٤ مبلغ ١ ٩٦٤ ٨٧٦ جنيه مصري) بيانه كالتالى : -

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٥ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	بذل حضور مجلس الإدارة
٨٥ ٠٥٣	١٠١ ٠٥٠	كهرباء ومياه وغاز
١ ٠٤٦ ٦٩٠	١ ١١٥ ٧٤٨	أجور ومرتبات وما في حكمها
٨ ٦٤٦	٥ ٨٦٥	تليفون وفاكس وبريد
٢٨ ٢٠٠	٦ ٦٦٠	اكراميات
٢٢ ٢٤٥	٣٧ ٥٥١	نقل وانتقالات
١٢٩ ٥٨٦	١٧٦ ٠١١	رسوم واشتراكات
١١٢ ٦٤٦	١٣٢ ٦٥٩	تأمينات اجتماعية
٢٩ ٩٦٨	٢٢ ٦٠٦	مصاريف بنكية
٧ ٠٩٣	٢٢ ٥٣٢	اصلاح وصيانة
١٧ ٩٥٦	٨ ٨٠٧	أدوات كتابية ومطبوعات
٦١ ١٢٦	٨٩ ٣٣٧	مصاريف بوفيه وضيافة
٦٤ ٩٠٠	١٢٧ ٣٨٠	اتعاب مهنية
٥ ٦٨٠	٢٠ ٧٩٢	مصاريف متنوعة
٧٧ ١٨٠	٥٩ ٢٨٠	إعلانات وعمولات تسويقية
١٧ ٩٠٧	١٨ ٧٢٥	مستلزمات كمبيوتر
٢٢٥ ٠٠٠	٢٣٦ ٢٥٠	ايجارات
١ ٩٦٤ ٨٧٦	٢ ١٨٧ ٢٥٣	الاجمالى



شركة جراند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٤) نصيب السهم في الأرباح

يتمثل بند نصيب السهم في الأرباح الظاهر بقائمة الدخل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٠.١٦ جنيه مصري (عام ٢٠٢٤ مبلغ ٠.٠١ جنيه مصري) بيانه كالتالي :-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	صافي أرباح الفترة بعد الضرائب
٥٥ ٦٩٠	١ ٢٥٧ ٣١٨	يخصم:
-	-	حصة العاملين
-	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٥٥ ٦٩٠	١ ٢٥٧ ٣١٨	الأرباح القابلة للتوزيع
٧ ٨٠٠ ٠٠٠	٧ ٨٠٠ ٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
٠.٠١	٠.١٦	نصيب السهم من الأرباح

١٥) الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها :

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية النقدية بالصندوق ولدي البنوك ومديون وأرصدة مدينة أخرى كما تتضمن الالتزامات المالية الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى .

١٥-١ خطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية :

وتتمثل أخطار تقلبات صرف العملات الأجنبية في أثره على الالتزامات بالعملات الأجنبية الناتجة أساساً عن حسابات البنوك وبعض الأرصدة الدائنة ويتم الاحتياط من هذا الخطر باتباع سياسة أثبات المعاملات بالعملات الأجنبية الواردة بالإيضاحات (١-٢-٢) .

١٥-٢ خطر الائتمان :

يتمثل خطر الائتمان في عدم قدرة العملاء والمدينون الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم ويعتبر هذا الخطر غير موجود حيث أن الشركة لا تمنح إئتمان.

١٥-٣ خطر سعر الفائدة :

تقوم الشركة بمراقبة توافيق تواريخ استحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة بها .

١٥-٤ خطر السيولة :

يتمثل خطر السيولة في الصعوبة التي قد تواجهها الشركة في دفع جزء من أو كل التزاماتها عند استحقاقها وطبقاً لسياسات الشركة فهي تحتفظ بمستوى مناسب من السيولة لخفض هذه المخاطر للحد الأدنى (إيضاح ٢) .

١٥-٥ خطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة:

هي مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق ويعتبر هذا الخطر غير موجود حيث أن الشركة تستثمر في أدوات حقوق الملكية وذلك وفقاً للفقرة ج / ٧١ والفقرة ٧٢ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٥.



شركة جراند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة، في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٥-٦ القيمة العادلة :

طبقاً لأسس التقييم المتبعة لتقييم أصول والتزامات الشركة والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ الميزانية .
(١٦) المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة :

وتتمثل في كون الشركة أمين حفظ لعملاء شركة جراند إنفستمنت لتداول الأوراق المالية بالإضافة إلى قيام شركة جراند إنفستمنت لتداول الأوراق المالية ببيع وشراء الأوراق المالية نيابة عن الشركة وتتم بنفس أسس التعامل مع الغير ولا تتضمن عقود معاوضة في تلك المعاملات بالإضافة إلى التعاملات الآتية :

اسم الشركة	طبيعة التعامل	أرصده أول الفترة		الحركة خلال الفترة		رصيد آخر الفترة	
		مدین	دائن	مدین	دائن	مدین	دائن
جراند إنفستمنت لتداول الأوراق المالية	رصيد عملاء	٣٠٦٩٣٦٣	-	١١٣٢٨٧١٣	١٢٠٠٩٦٠٧	٢٣٨٨٤٦٩	-
	حسابات جارية	٢٠٢٢٠٠٠	-	٢٢٥٨٥٥	٢٣٠٣٨٦	-	٢٠٢٦٥٣١
	حفظ مركزي	-	٤٤٥٣٧	٢٣٢٨٨٦٤	٢٣٠١٤٩٧	٧١٩٠٤	-
جراند للتجارة *	حسابات جارية	٧٨٦٦٣٤٢	-	١٤٢١٠٨	-	٨٠٠٨٤٥٠	-
الرصيد في ٢٠٢٥/١٢/٣١		١٠٩٨٠٢٤٢٠	٢٠٢٢٠٠٠	-	-	١٠٤٦٨٨٢٣	٢٠٢٦٥٣١
مخصص خسائر ائتمانية		(٣٠٦٣٩٣)	-	-	-	(٣٠٧٨١١)	-
الرصيد في ٢٠٢٥/١٢/٣١		١٠٦٧٣٨٤٩	٢٠٢٢٠٠٠	-	-	١٠١٦١٠١٢	٢٠٢٦٥٣١

- يتمثل رصيد شركة جراند للتجارة (والتي تملك فيها الشركة القابضة ٩٩.٣٣ % من رأسمالها) وببلغ رصيد الشركة القابضة طرفها مبلغ ٨٠٠٨٤٥٠ جم وهي كالتالي:-
قرض بقيمة ٥٠٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري تم منحها لشركة جراند للتجارة لتمويل أصول الشركة في انشاء مخزن لنشاطها التجاري بمنطقة أبو رواش ، وقرض بقيمة ٢٥٠٨٤٥٠ جنيه مصري تم منحها لشركة جراند للتجارة لتمويل شراء اراضى خاصة بالشركة.

(١٧) الإلتزامات المحتملة:

تتمثل سياسة الشركة في تقييم الإلتزامات القانونية والضريبية والمطالبات الموجهة ضد الشركة وفقاً لأحكام القانون وفي حالة الاختلاف مع الأطراف الأخرى في تسوية هذه الإلتزامات بطريقة ودية، يتم اللجوء إلى القضاء للفصل فيها وبناء على الشهادة المقدمة من المستشار القانوني لا يوجد أي قضايا مرفوعة علي الشركة اما بالنسبة إلى الإلتزامات الضريبية فالموقف الضريبي كما هو موضح في الإيضاح رقم (١٨).



شركة جراندي إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته،
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

(١٨) الموقف الضريبي :
ضرائب شركات الأموال :
الشركة خاضعة لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ويتم تقديم الاقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية وجاري فحص السنوات من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ .
ضرائب كمب العمل :
تم فحص الشركة من بداية النشاط وحتى ٢٠١٨/١٢/٣١ وتم سداد الفروق الناتجة من الفحص .
ضرائب الدمغة :
لم يتم فحص حسابات الشركة بعد .
ضريبة القيمة المضافة :
نشاط الشركة معفى طبقاً للبند رقم ٣٦ من قائمة السلع والخدمات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة طبقاً لقانون القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ .
ضرائب الخصم والتخصيل تحت حساب الضريبة :
الشركة ملتزمة بتطبيق أحكام نظام الخصم والتخصيل تحت حساب الضريبة وتم فحص حسابات الشركة حتى شهر ابريل ٢٠١٤ .
(١٩) الموقف القانوني :
لا يوجد أي قضايا مرفوعة من الشركة أو على الشركة.
(٢٠) تعديلات المعايير :
فيما يلي ملخص بهذه التعديلات :

تعديلات عام ٢٠٢٣

المعايير الجديدة او التي تم اعادة اصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معييار محاسبة مصري جديد رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" ومعييار المحاسبة المصري رقم (٢٢) المعدل ٢٠٢٣ الأصول غير ملموسة"	١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير ملموسة. ٢- وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: معييار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والأخطاء" معييار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" معييار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية"	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانية تغيير السياسات المحاسبية المتبعة واستخدام خيار نموذج إعادة التقييم الوارد بالمعيار . وتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية في حالة استخدام ذلك الخيار .	تطبيق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج إعادة التقييم وعلى قوائم المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣ ، وذلك بأثر رجعي مع اثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بأضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة



شركة جريدة القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

		الدورية معييار المحاسبة المصري رقم (٣١) "تمحلال قيمة الأصول" معييار المحاسبة المصري رقم (٣٥) "الزراعة" معييار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "نفود الدأجير"	
تطبيق التعديلات الخاصة بإضافته خيار استخدام نموذج إعادة التقييم على فترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الى حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.	المعييار ليس له تأثير على القوائم المالية.	تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول التقييم والتقييم. تقوم الشركة بتطبيق أما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم للأصول التقييم والتقييم على ان يتم التقييم بمعرفة خبراء متخصصين في التقييم والتأمين مشتمل المقيدين في سجل مخصص لذلك بوزارة البترول. وفي حالة تطبيق نموذج إعادة التقييم سواء النموذج السوار في معيار المحاسبة المصري (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكها أو النموذج السوار في المعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة "فيجب أن يكون متسقاً مع قوائم الأصول وفقاً للفقرة رقم (١٥) من معايير المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣	معييار محاسبة مصري جديد رقم (٣٦) المعدل ٢٠٢٣ "التقييم من وتقييم السوار الدائية"
تطبيق تلك التعديلات للفترات السوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي للمعالجة المحاسبية للثباتات المشورة بشكل أولي بإضافته الى رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذه المعالجة لأول مرة.	المعييار ليس له تأثير على القوائم المالية.	١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم تعديل الفترات (١-٥)، (٨) و(٢٤) و(٤٤) وإضافة الفترات (١٥) - (٥٥) و(٦٣)، فيما يخص المعالجة المحاسبية للثباتات المشورة وعمل وفقاً لذلك معيار المحاسبة المصري (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها ٢- لا يلزم الشركة الإفصاح عن المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨ (و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) للفترة الحالية، وهي فترة القوائم المالية التي يطبق فيها لأول مرة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ ومعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ فيما يتعلق بالثباتات المشورة، ولكن يجب عرض	معييار محاسبة مصري جديد رقم (٣٥) المعدل ٢٠٢٣ "الزراعة"

شركة جراند إنستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

		المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨(و) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) لكل فترة سابقة معروضة.	
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ "الاستثمار العقاري"	١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية. ٢- وقد ترتب على ذلك تعديل الفترات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية". - معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية". - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة". معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير".	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية.	تم تطبيق المعيار واليات فائنس تقيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٥٠) "عقود التأمين"	١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها، ويتمثل هدف المعيار في ضمن قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم اثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة رقم (٥٠) محل و يلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ "عقود التأمين" ٣- أي إشاره في معايير المحاسبة المصرية	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية.	يجب تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (٥٠) للفترات الماليه السلويه التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة اسبق، فيجب على الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.



شركة جراند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

		الأخري إلى معيار المحاسبه المصري رقم (٣٧) تستبدل الى معيار المحاسبه المصري رقم (٥٠) ٤- تم إجراء تعديلات بمعايير المحاسبه المصريه التاليه لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبه المصري رقم (٥٠) " عقود التأمين " وهي كما يلي: - معيار المحاسبه المصري رقم (١٠) " الأصول الثابتة و إهلاكاتها " - و معيار المحاسبه المصري رقم (٢٣) " الأصول غير المأمومة " - معيار المحاسبه المصري رقم (٣٤) " الاستثمار العقاري "	
على فترات الماليه التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣ .	تتطبق الشركة الاستثناء الوارد بالقرار على الحسابات الجارية لدى البنوك بالعملات المحلية	صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٧٥ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبه المصريه في ٢٨/١١/٢٠٢٣ بشأن بعض الاستثناءات الجوازيه في التطبيق عند قياس مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانيه المتوقعة :- يجوز استثناء الادوات والأصول الماليه التاليه من الاعتراف والقياس بالخسائر الائتمانيه المتوقعة : - أدوات الدين الصادرة عن الحكومه المصريه بالعملة المحليه . - الحسابات الجارية والودائع بالعملة المحليه لدى البنوك العاملة في مصر استحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالي.	معيار محاسبية مصري جديد رقم (٤٧) * الأدوات المالية*

تعديلات عام ٢٠٢٤

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية
معيار محاسبية مصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ * اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية *	تم تعديل الفقرات أرقام (٨) و (٢٦) وإضافة الفقرات من (١٩) الي (١٩ج) والفقرات (١٥٧) و (٥٧ب) إضافة الملحق (د) في حالة وجود صعوبة للتبادل بين عملتين ويتطلب ذلك تقديم معلومات أكثر فائدة عن سعر الصرف التي تتعامل به الشركة تجاريا وتقدير أسعار التبادل للعملات الاجنبية. ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بذلك يبدأ التطبيق في أول أو بعد يناير ٢٠٢٤ ويسمح بالتطبيق المبكر مع الإفصاح	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية.

شركة جراند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	عن ذلك	
معيار محاسبة مصري رقم (١٧) المعدل ٢٠٢٤ * القوائم المالية المستقلة *	تم اضافة خيار استخدام طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة وشقيقة وذات سيطرة مشتركة يبدأ التطبيق في أول أو بعد يناير ٢٠٢٤ ويسمح بالتطبيق المبكر مع الإفصاح عن ذلك	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية.
معيار محاسبة مصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٤ * الاستثمار العقاري *	١- سبق إدراج نموذج القيمة العادلة على المعيار المشار اليه، ووفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لسنة ٢٠٢٣، وأنه وفقا لما ورد بالفقرة (٣٠) فأنه يجب على المنشأة أن تختار إما نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة على سياستها المحاسبية ويجب عليها تطبيق تلك السياسة على جميع استثماراتها العقارية، ووفقا لما ورد بالفقرة رقم (٣٥) فأنه في حالة زيادة المبلغ الدفترى للاستثمار العقاري نتيجة تقييمه بالقيمة العادلة فيجب إثبات الزيادة ضمن الدخل الشامل الآخر وتجميعها ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض تقييم الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة. وقد تم التعديل للتوافق مع المعايير الدولية نحو إدراج الفرق في تقييم الاستثمار العقاري بقائمة الأرباح أو الخسائر مما يزيد من تمثيل القوائم المالية لأوضاع الشركات خاصة مع التغييرات الأخيرة في أسعار الصرف، مع الاستمرار في إتاحة إمكانية قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الشامل لمرة واحدة فقط في عمر الأصل أو الاستثمار. يبدأ التطبيق في أول أو بعد يناير ٢٠٢٤ ويسمح بالتطبيق المبكر مع الإفصاح عن ذلك	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية.
تفسير محاسبة مصري رقم (٢) ٢٠٢٤ شهادات خفض الانبعاثات الكربونية	١- ينظم المعالجة المحاسبية لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية، حيث حدد نطاق المعالجة المحاسبية والإجراءات التي يجب على الإدارة اتخاذها عند تحديد المعالجة المحاسبية المناسبة، والتي تتضمن فهم سليم لدورة إصدار شهادات الكربون وطبيعة الترتيب والغرض التجاري من إصدار أو شراء الشهادة وكذلك تحديد تصنيف الشهادة المحتفظ بها كأصل مالي أو كأصل غير ملموس وفقاً للترتيب والغرض التجاري. وقد نظم محددات المعالجة المحاسبية وفق حالات مختلفة، حالة إصدار الشهادة لصالح مطور مشروع خفض المالك له، أو إصدارها لصالح مطور أو ممول المشروع ولكنه ليس المالك، أو حالة شراء شهادة الكربون بهدف استخدامها لتحقيق التبادل الكربوني وذلك عبر الغائنها، والحالة الأخيرة في حالة شراء شهادة خفض بهدف المتاجرة فيها.	التفسير ليس له تأثير على القوائم المالية.

شركة جراند إنفستمنت القابضة للاستثمارات المالية
شركة مساهمة مصرية
خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢- يبدأ التطبيق في أول أو بعد يناير ٢٠٢٥ ويسمح بالتطبيق المبكر مع الإفصاح عن ذلك	
--	--

- نشرت الجريدة الرسمية في عددها الصادر رقم ٤٢ مكرر (ج) في ٢٣ أكتوبر سنة ٢٠٢٤، قرار رئيس مجلس الوزراء برقم ٣٥٢٧ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وبيانها كالتالي :

إضافة معيار المحاسبة المصري رقم (٥١) "القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط".	١- يتطلب هذا المعيار تعديل القوائم المالية المعده بعمله اقتصاد ذي التضخم المفرط وبهدف توفير معلومات مفيدة حول الوضع المالي للمنشأة ، وإدائها ، والتغيرات في وضعها المالي . ٢- لا يحدد هذا المعيار معدل مطلق يصنف عنده ان الاقتصاد ذو تضخم مفرط ، ويتم دراسة تصنيف المعاملات الاقتصادية بأنها تتسم بتضخم مفرط من خلال خصائص البيئة الاقتصادية ، والتي تتضمن - ولكن لا تقتصر - على :- (أ) تضخم معظم السكان الاحتفاظ بثرواتهم في أصول غير نقدية او في عملة محلية مستقرة نسبياً. (ب) يقيس عموم السكان المبالغ النقدية بالعملة المحلية بالمعادل لعملة اجنبية مستقرة نسبياً. (ت) تتم المبيعات والمشتريات الاجلة بالاسعار التي تعوض الخسارة المتوقعة لانخفاض القوة الشرائية خلال فترة الائتمانية. (ث) يتم ربط معدلات الفائدة والاجور والاسعار بمؤشر الاسعار . ٣- يقارب معدل التضخم التراكمي على مدار ثلاث سنوات سابقة لتاريخ تصنيف الاقتصاد نسبة ١٠٠٪ او اكثر .	يسري هذا المعيار من تاريخ اصداره ويتم تطبيقه اعتباراً من بداية الفترة المالية التي صنف فيها الاقتصاد انه ذو تضخم مفرط ويجب تعديل ارقام المقارنة المعروضة في القوائم المالية بأثر تطبيق متطلبات هذا المعيار .
--	--	--

(٢١) أرقام المقارنة :

أرقام المقارنة تتماشى مع التبوب الحالي للقوائم المالية.



"S"